الفهرس

مقدمة	5
الباب الأول : مراحل البحث عن الجرائم والتثبت منها	15
الفصل الأول : السلطات المكلفة بالبحث التمهيدي	17
المبحث الأول : الطبيعة القانونية للشرطة القضائية	17
المطلب الأول : أنواع ضباط الشرطة القضائية	19
الفقرة الأولى : الضباط السامون	20
الفقرة الثانية : الضباط العاديون	21
الفقرة الثالثة : أعوان الشرطة القضائية	23
الفقرة الرابعة : الموظفون والأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية	24
الفقرة الخامسة : ضباط الشرطة القضائية المكلفون بالأحداث	25 25
المبحث الثاني : طبيعة اختصاص ومسؤولية ضباط الشرطة القضائية	26
المطلب الأول : اختصاص الشرطة القضائية	26
الفقرة الأولى : الاختصاص المكاني	26
الفقرة الثانية : الاختصاص النوعي	32
المطلب الثاني : مسؤوليات ضباط الشرطة القضائية	33
الفقرة الأولى : المسؤولية التأديبية	33
الفقرة الثانية : المسؤولية الجنائية	34
الفقرة الثالثة : المسؤولية المدنية	37
الفقرة الرابعة : المسؤولية الإدارية	39

الفصل الثاني : مهام ووظائف الشرطة القضائية	41
المبحث الأول : البحث التمهيدي في الحالات العادية	41
المطلب الأول : إجراءات البحث التمهيدي العادي	42
الفقرة الأولى : تلقي الشكايات والوشايات عن طريق النيابة العامة	43
الفقرة الثانية : تلقي الشكايات والوشايات مباشرة من الأطراف	47
المطلب الثاني : مضمن البحث التمهيدي العادي	47
الفقرة الأولى : الاستماع للأطراف	47
الفقرة الثانية : التفتيش	50
المبحث الثاني : إجراءات البحث في حالة التلبس بالجريمة	52
المطلب الأول : الطبيعة القانونية لحالة التلبس	53
الفقرة الأولى : الحالات الأربع للتلبس بالجريمة	54
الفقرة الثانية : الشروط العامة لتحقق حالة التلبس	57
المطلب الثاني : إجراءات البحث في حالة التلبس	60
الفقرة الأولى : الانتقال إلى عين المكان	60
الفقرة الثانية : إجراءات المعاينة	62
المطلب الثالث : إجراءات الوضع تحت الحراسة النظرية	64
الفقرة الأولى : الوضع تحت الحراسة النظرية	64
الفقرة الثانية : إجراءات تفتيش المحلات والمساكن	72
الباب الثاني : التحقيق الإعدادي	77
الفصل الأول : الطبيعة القانونية للتحقيق الإعدادي	83
المبحث الأول : الجهات المكلفة بالتحقيق الإعدادي واستقلالية قاضي التحقيق	84
المطلب الأول : الجهات المكلفة بالتحقيق الإعدادي	84
الفقرة الأولى : الجهات المكلفة أساساً بالتحقيق	85
الفقرة الثانية : الجهات المكلفة استثناءً بالتحقيق	88

المطلب الثاني : استقلال قاضي التحقيق	90
الفقرة الأولى : استقلال قاضي التحقيق عن سلطة الاتهام	90
الفقرة الثانية : استقلال قاضي التحقيق عن هيئة الحكم	92
المبحث الثاني : خصائص ونطاق التحقيق الإعدادي	92
المطلب الأول : خصائص التحقيق الإعدادي	92
الفقرة الأولى : الخصائص المرتبطة بشخص قاضي التحقيق	93
الفقرة الثانية : الخصائص المرتبطة بموضوع التحقيق	94
المطلب الثاني : نطاق التحقيق الإعدادي	97
الفقرة الأولى : التحقيق الإجباري	97
الفقرة الثانية : التحقيق الإختياري	99
الفقرة الثالثة : التحقيق الإختياري في الجنح	99
الفصل الثاني : مسطرة التحقيق الإعدادي	100
المبحث الأول : إجراءات المطالبة بالتحقيق الإعدادي	100
المطلب الأول : المطالبة بإجراء التحقيق	100
الفقرة الأولى : ملتمس النيابة العامة	101
الفقرة الثانية : الشكاية مصحوبة بالإدعاء المدني	101
المطلب الثاني : الإجراءات الأولية للتحقيق الإعدادي	104
الفقرة الأولى : إجراءات الاستدلال المتعلقة بشخص المتهم	105
الفقرة الثانية : الإجراءات التي تنصب على الأشياء	117
المبحث الثاني : الأوامر المتعلقة بسير وانتهاء التحقيق	125
المطلب الأول : الأوامر المتعلقة بشخص المتهم	125
الفقرة الأولى : أوامر المثول أمام قاضي التحقيق	125
الفقرة الثانية : الأوامر الاحتياطية للتحقيق الإعدادي	132
المطلب الثاني : الأوامر القضائية بانتهاء التحقيق	147
الفقرة الأولى : الأوامر القضائية بانتهاء البحث	147
الفقرة الثانية : استئناف أوامر قاضي التحقيق	151

الفقرة الثالثة : بطلان إجراءات التحقيق	155
الباب الثالث : الدعوى العمومية	161
الفصل الأول : المركز القانوني للنيابة العامة في الدعوى العمومية	162
المبحث الأول : الطبيعة القانونية للنيابة العامة	164
المطلب الأول : تاريخ واستقلال وخصائص النيابة العامة بالمغرب	164
الفقرة الأولى : التطور التاريخي للنيابة العامة بالمغرب واستقلالها	164
الفقرة الثانية : وضعية أعضاء النيابة العامة وخصائصها	175
المطلب الثاني : طبيعة النيابة العامة أمام المحاكم في المادة الزجرية	180
الفقرة الأولى : طبيعة النيابة العامة بالمحاكم الابتدائية	183
الفقرة الثانية : طبيعة النيابة العامة بمحاكم الاستئناف	185
الفقرة الثالثة : النيابة العامة لدى محكمة النقض	187
المبحث الثاني : إجراءات ممارسة الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة	188
المطلب الأول : كيفية ممارسة الدعوى العمومية من طرف وكيل الملك	188
الفقرة الأولى : تحريك الدعوى العمومية في المخالفات	188
الفقرة الثانية : تحريك الدعوى العمومية في الجنح	192
الفقرة الثالثة : صلاحيات أخرى موكولة لوكيل الملك	196
المطلب الثاني : إقامة الدعوى العمومية من طرف الوكيل العام للملك	200
الفقرة الأولى : الإحالة على غرفة الجنايات الابتدائية	201
الفقرة الثانية : المطالبة بإجراء التحقيق	203
الفصل الثاني: إقامة الدعوى العمومية والقيود الواردة عليها وأسباب سقوطها	205
المبحث الأول : تخويل جهات استثنائية حق إقامة الدعوى العمومية	207

المطلب الأول : الجهات غير القضائية	208
الفقرة الأولى : المتضرر من الجريمة	208
الفقرة الثانية : موظفي بعض الإدارات	210
المطلب الثاني : الجهات القضائية	210
الفقرة الأولى قضاء التحقيق	210
الفقرة الثانية : الغرفة الجنحية	211
الفقرة الثالثة : الغرفة الجنائية بمحكمة النقض	212
الفقرة الرابعة : الرؤساء الأولون بمحاكم الاستئناف	213
الفقرة الخامسة : الجرائم المرتكبة أثناء جلسات محاكم الحكم	213
المبحث الثاني: موانع إقامة الدعوى العمومية وأسباب سقوطها	214
المطلب الأول : قيود المتابعة	214
الفقرة الأولى : الحصانة القضائية	214
الفقرة الثانية : قواعد الاختصاص	217
الفقرة الثالثة : توقف المتابعة على إبلاغ أو إذن أو طلب أو شكوى	217
المطلب الثاني : أسباب سقوط الدعوى العمومية	220
الفقرة الأولى : موت المتابع	221
الفقرة الثانية : التقادم	222
الفقرة الثالثة : العفو الشامل	230
الفقرة الرابعة : العفو الخاص	231
الفقرة الخامسة : نسخ القانون الجنائي	233
الفقرة السادسة : صدور مقرر اكتسب قوة الشيء المقضي به	234
الفقرة السابعة : الصلح متى توفرت شروطه	235
الفقرة الثامنة : التنازل عن الشكاية	236
الباب الرابع : الدعوى المدنية التابعة	238
الفصل الأول : أطراف الدعوى المدنية التابعة	240

المبحث الأول : الدعوى المدنية التابعة المرفوعة من المتضرر من الجريمة	240
المطلب الأول : أهلية التقاضي	241
الفقرة الأولى : الشخصية القانونية	241
الفقرة الثانية : أهلية مباشرة الحق في التقادم	242
المطلب الثاني : المصلحة في التقاضي	244
الفقرة الأولى : توافر ضرر جنائي	245
الفقرة الثانية : أن يكون الضرر محققا	245
الفقرة الثالثة : أن يكون الضرر شخصيا	246
المبحث الثاني : الدعوى المدنية التابعة المرفوعة من غير المتضرر من الجريمة	246
المطلب الأول : الدائن المضرور والغير الحال محل المتضرر	247
الفقرة الأولى : الدائن المضرور	247
الفقرة الثانية : الحال محل المتضرر	248
المطلب الثاني : ورثة المضرور	251
الفقرة الأولى : وفاة المضرور بعد زمن من وقوع الجريمة	251
الفقرة الثانية : وفاة المجني عليه بسبب الجريمة	252
المبحث الثالث : الأشخاص اللذين ترفع في مواجهتهم الدعوى المدنية التابعة	252
المطلب الأول : المسؤولون جنائيا والورثة	253
الفقرة الأولى : المسؤولون جنائيا	253
الفقرة الثانية : الورثة	254
المطلب الثاني : المسؤول عن الحقوق المدنية	256
الفقرة الأولى : الشخص المعنوي العام كمسؤول عن الحقوق المدنية	256
الفقرة الثانية : الصفة التي تتحمل بها شركات التأمين أداء التعويضات للمتضررين من الجرائم	259

الفصل الثاني : موضوع الدعوى المدنية التابعة وعلاقتها بالدعوى العمومية	260
المبحث الأول : موضوع الدعوى المدنية التابعة	260
المطلب الأول : مصاريف الدعوى والرد	261
الفقرة الأولى : مصاريف الدعوى	261
الفقرة الثانية : الرد	262
المطلب الثاني : التعويض ونشر الحكم	264
الفقرة الأولى : التعويض	264
الفقرة الثانية : نشر الحكم	266
المبحث الثاني : علاقة الدعوى المدنية التابعة بالدعوى العمومية	267
المطلب الأول : تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية	267
الفقرة الأولى : الإجراءات	267
الفقرة الثانية : ارتباط الدعويين بالنسبة لإصدار الحكم	268
المطلب الثاني : استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى العمومية	269
الفقرة الأولى : الطعن	269
الفقرة الثانية : أسباب الانقضاء	270
المبحث الثالث : إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء الزجري	271
المطلب الأول : الدعوى المدنية التابعة بين القضاء المدني والقضاء الزجري	272
الفقرة الأولى : أساس حق الخيار	272
الفقرة الثانية : الرجوع عن الخيار	275
المطلب الثاني : شروط إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء الزجري والجهات المختصة للبت فيها	277
الفقرة الأولى : شروط إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء الزجري	277
الفقرة الثانية : الجهات المختصة بالنظر في الدعوى المدنية التابعة	281

الفصل الثالث : انقضاء الدعوى المدنية التابعة وطرق الطعن في الأحكام الصادرة عنها	284
المبحث الأول : انقضاء الدعوى المدنية التابعة	284
المطلب الأول : تقادم الدعوى المدنية التابعة	285
الفقرة الأولى : أمد التقادم	285
الفقرة الثانية : وقف سريان التقادم وانقطاعه	288
المطلب الثاني : الأسباب الأخرى لانقضاء الدعوى المدنية التابعة	290
الفقرة الأولى : ترك الدعوى المدنية التابعة	292
الفقرة الثانية : صدور حكم بات	292
المبحث الثاني : طرق الطعن في الدعوى المدنية التابعة	293
المطلب الأول : طرق الطعن العادية في الأحكام القضائية الصادرة في الدعوى المدنية التابعة	294
الفقرة الأولى : الطعن بالتعرض	294
الفقرة الثانية : الطعن في الاستئناف	295
المطلب الثاني : طرق الطعن غير العادية في الأحكام القضائية الصادرة في الدعوى المدنية التابعة	297
الفقرة الأولى : الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التابعة	298
الفقرة الثانية : الطعن بإعادة النظر	299